11 مليون دولار شهرياً مداخيل داعش من الجباية

المالكي في بغداد وسط اتهامات بمسؤوليته عن سقوط الموصل

نوري المالكي

صورة مركبة للداعشي الذي فجر نفسه في ثكنة للجيش العراقي .. والدخان يتطاير إثر الانفجار

بغداد – «وكالات»: أعلنت «العراقية» الفضائية أن رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، عاد إلى بغداد بعد اختتام زيارته لطهران. وتأتي عودته هذه وسط اتهامات بمسؤوليته عن سقوط الموصل.

وأعلن ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، الأربعاء الماضي، عن عودة الأخير إلى بغداد بعد اختتام زيارته إلى إيران.

وقالت النائبة عن الائتلاف، ابتسام الهلالي، في تصريح لوكالة «المعلومة»، إن «نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي عاد في ساعة متأخرة من مساء الأربعاء إلى العاصمة بغداد بعد اختتام زيارته إلى إيران».

وكان المالكي وصل، الجمعة الماضية، إلى إيران في زيارة رسمية التقى خلالها المرشد الإيراني، علي خامنئي، وعددا من المسؤولين الإيرانيين.

يذكر أن المالكي وتعقيباً على نتائج التحقيق في سقوط الموصل، اعتبر أن ما حدث في مدينة البصرة كان مؤامرة تم التخطيط لها مسبقا، في أول رد فعل له على نتائج تقرير لجنة التحقيق.

وقال المالكي الذي يعد المتهم الأول بالتسبب في سقوط الموصل، إنه لا قيمة للنتيجة التي خرجت بها لجنة التحقيق. وأضاف أن لجنة التحقيق البرلمانية حول سقوط الموصل سيطرت عليها الخلافات السياسية وخرجت عن موضوعيتها.

كشف تقرير لجنة التحقيق البرلمانية العراقية أن تنظيم داعش فرض ضرائب على سكان محافظة نينوى، مكنته من تحصيل مداخيل تقدر بنحو 11 مليون دولار شهريا، وذلك قبل اجتياحه للموصل العام الماضي.

ذلك وفق تقرير للجنة التحقيق البرلمانية العراقية حصلت فرانس برس على نسخة منه.

وشبه التقرير عناصر تنظيم داعش بعاقبات تدير جريمة منظمة تسيطر على كل موارد المحافظة الاقتصادية وتتحكم بها، بعدما أوجد نظاما محددا لجباية الأموال، وفرض تعرفة معينة على مختلف الفئات الاجتماعية.

وذكر التقرير نقلا عن مسؤولين في المحافظة، أن التمويل الذي كان داعش يحصل عليه في بداية فرض نظام الجباية هذا 5 ملايين دولار شهريا من محافظة نينوى وحدها. ثم تضاعف الرقم لاحقا حتى وصل إلى 11 مليون دولار شهريا قبيل سقوط الموصل.

كما جنى التنظيم مبلغ مليون دولار شهريا من متعهد نقل المشتقات النفطية من مصفى بيجي إلى محافظة نينوى، ومبلغ مماثل من متعهدي الإسمنت.

إلى جانب 300 عقد وهمي لعمال متعاقدين مع بلدية الموصل يبلغ مجموع رواتبهم الشهرية نحو 60 الف دولار، كلها كانت تؤول إلى التنظيم. وحتى مستخدمو المولدات الكهربائية في نينوى البالغ عددها 1400، لم يسلموا من جباية داعش، وكانوا يدفعون له لقاء استخدامها 200 دولار على الأقل شهريا.

ولفت التقرير إلى أن قيادة عمليات نينوى اكتشفت أول قضية جباية منظمة كانت في سوق الجملة المخصص لبيع الفواكه والخضار، وبلغت مداخيل التنظيم من السوق وحده نحو 200 الف دولار شهريا.

واعتبرت اللجنة أن قدرة التنظيم على جني هذه الضرائب في ظل سلطة الدولة، تمثل «أبرز مظاهر فشل» الأجهزة الأمنية في نينوى.

ورأت أن وجود مثل هذا المبلغ في عهدة داعش يمنحه قدرة لمضاعفة الإمكانات البشرية واللوجستية على القتال والاستقطاب.

من جهة أعلن تنظيم داعش أن مواطنا أميركيا نفذ تفجيرا انتحاريا ضد القوات العراقية قرب مدينة بيجي شمال بغداد، حيث تدور معارك بين الطرفين منذ أشهر، بحسب بيان صدر الأربعاء الماضي.

وأكد بيان للتنظيم تداولته حسابات إلكترونية متطرفة، «تقدم الأخ أبو عبدالله الأميركي بسيارة رباعية الدفع محملة بالمواد المتفجرة، لينغمس ويفجر في ثكنات الجيش» جنوب غرب بيجي التي تبعد 200 كلم شمالي بغداد.

ونشر التنظيم صورة قال إنها للانتحاري الأميركي، بدا فيها ملتحيا حليق الشاربين، ويغطي رأسه بقطعة قماش لونها بني فاتح، وخلفه علم التنظيم.

والتفجير الذي نفذه الانتحاري الأميركي هو واحد من 4 هجمات انتحارية أعلن التنظيم تنفيذها، الأربعاء، في محيط بيجي، عبر انتحاريين طاجيكيين وآخر عراقي.

وتشهد مدينة بيجي القريبة من كبرى مصافي النفط في البلاد، معارك منذ أشهر بين القوات العراقية والتنظيم، من دون أن يتمكن أي من الطرفين فرض سيطرته الكاملة عليها.

وكان التنظيم أعلن في الثالث من مارس أن أميركيا قدمه باسم «أبو داوود الأمريكي»، نفذ تفجيرا انتحاريا قرب تكريت التي استعادتها القوات العراقية مطلع أبريل.

ويسيطر التنظيم منذ هجوم كاسح شنه في يونيو 2014، على مناطق واسعة في شمال العراق وغربه. وتمكنت القوات العراقية، بدعم من طيران التحالف دولي تقوده واشنطن، من استعادة بعض هذه المناطق.

واستقطب التنظيم الذي يسيطر كذلك على مناطق واسعة في سوريا المجاورة، الآلاف من المقاتلين الأجانب إلى صفوفه، ما أثار قلق حكومات بلادهم من عودتهم إليها لتنفيذ اعتداءات.

غارات بريف دمشق وهجمات للمعارضة بالزبداني

سوريا: الأسد يجري تعديلاً وزارياً

دمشق – «وكالات»: اصدر الرئيس السوري بشار الاسد امس مرسوما يقضي باعفاء وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتكليف آخرين بدلا عنهما.

واصدر الاسد مرسوما بتسمية ريما القادري وزيرة للشؤون الاجتماعية بعد اعفاء الدكتورة كندة الشماط من مهامها ويصدر مرسوما اخر بتسمية جمال شاهين وزيرا للتجارة الداخلية وحماية المستهلك بعد اعفاء حسان صقية من مهامه، على وقع ازمة اقتصادية واجتماعية حادة تشهدها البلاد نجمت عن النزاع الممتد منذ اكثر من اربعة اعوام.

وكان الاسد قد شكل حكومة جديدة في 27 اغسطس 2014 بعد اعادة انتخابه في الثالث من يونيو 2014 لولاية جديدة من سبعة اعوام في بلد دمرته الحرب، احتفظ فيها الوزراء الرئيسيون بمناصبهم في حين تولى وزراء جدد الحقائب الاقتصادية والاجتماعية.

ويقول خبراء ان النزاع السوري اعاد اقتصاد البلاد ثلاثة عقود الى الخلف، وبعاني نصف السكان من البطالة وقد دُمر الجزء الاكبر من البنى التحتية.

ووفق منظمة الاغذية والزراعة في الامم المتحدة، فان 60 في المئة من اجمالي حوالي 23 مليون سوري (عدد سكان سوريا) يلامسون الفقر، في ارقام تعود سبتمبر العام 2014.

وشهدت الاسعار ارتفاعا كبيرا يعزوه التجار الى العقوبات الغربية وصعوبة الاستيراد وتقلب سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للدولار.

واجبر النزاع اكثر من احد عشر مليون شخص على الفرار من منازلهم بينهم اكثر من اربعة ملايين لجأوا الى الخارج.

من جهة اخرى شنت طائرات النظام السوري غارات على مناطق سكنية في الغوطة الشرقية بريف دمشق، مما تسبب بسقوط قتلى وجرحى، وان مقاتلي المعارضة المسلحة هاجموا قوات النظام وحزب الله اللبناني بمدينة الزبداني، بينما تدور معارك متفرقة في محافظات حلب وحمص وحماة وإدلب.

واستهدف القصف الجوي امس الخميس احياء سكنية في مدينتي عربين وحرستا بالغوطة الشرقية، حيث بث ناشطون صورا على شبكة الإنترنت تظهر تصاعد اعمدة الدخان جراء الغارات.

وقال اتحاد التنسيقيات إن طيران النظام نفذ تسع غارات جوية على مدينة داريا بريف دمشق الغربي، فيما ذكر ناشطون أن شخصا قتل وآخرين جرحوا جراء القصف.

وفي مدينة دوما بالغوطة الشرقية التي تعرضت قبل أيام لمجزرة راح ضحيتها 120 قتيلا قالت وكالة مسار برس إن ستة قتلوا، واصيب آخرون جراء غارات جوية جديدة.

وفي ريف دمشق ايضا افاد مراسل الجزيرة بأن مقاتلي المعارضة شنوا هجوما على قوات النظام وحزب الله المتمركزة عند حاجزي كرم العلالي والمطعم بمدينة الزبداني، مما أسفر عن مقتل عدد من عناصرهما وإصابة آخرين بجروح والحصول على أسلحة ثقيلة وذخائر، في حين ردت قوات النظام بقصف كثيف بالمدفعية والطيران.

وقد استأنفت قوات النظام وحزب الله الهجوم على الزبداني بعد انهيار الهدنة بينهما وبين قوات المعارضة المسلحة في الـ15 من الشهر الجاري، كما استأنفت المعارضة قصفها لبلدتي الفوعة وكفريا في إدلب متسببة اليوم بمقتل ثلاثة عناصر من قوات النظام.

وفي حلب، أعلنت «غرفة عمليات فتح حلب» سيطرتها الكاملة على قرية الوحيشة في الريف الشمالي بعد اشتباكات لأيام مع تنظيم الدولة الإسلامية، بينما ذكر اتحاد التنسيقيات أن عدة جرحى سقطوا جراء القصف على حيي الصاخور ومساكن هنانو بحلب.

وأكدت وكالة مسار مقتل ستة عناصر من قوات النظام وجرح آخرين في كمين نصبه لهم تنظيم الدولة بمحيط منطقة جزل في ريف حمص، بينما ذكر مركز حمص الإعلامي أن جرحى سقطوا جراء قصف مدفعي على مدينة تلبيسة.

وفي الأثناء، أكد ناشطون أن كتائب الثوار دمرت مدفعية للقوات النظام في بلدة الزيارة بمنطقة سهل الغاب في ريف حماة، حيث تدور معارك ضارية بالقرب من الساحل السوري الذي يعد من أهم معاقل النظام.

جدار تركي على الحدود السورية بطول 45 كلم

جندي تركي على الحدود يراقب العمارات الدائرة في سوريا

انقرة – «وكالات»: تواصل السلطات التركية في ولاية هاتاي، جنوب البلاد، تشييد جدار على طول حدود الولاية مع سوريا، في إطار مساعي انقرة لتشديد إجراءاتها الأمنية على طول الحدود السورية-التركية.

وينتشر الجدار الجاري انشاؤه على مساحة 45 كم من الحدود السورية التركية في منطقة الريحانية التابعة لولاية هاتاي، ومن المتوقع الإنتهاء من انجازه في غضون 3 سنوات.

ويقابل الجدار من الجانب السوري مناطق ريف إدلب، حيث تنتشر عشرات الخيمات التي تؤوي نازحين سوريين، ويبلغ العدد التقديري لهؤلاء النازحين قرابة ربع مليون نازح ينتشرون في المناطق الواقعة ما بين قرية اطمة ومدينة حارم بريف إدلب.

وتهدف السلطات التركية من خلال تشييد هذا الجدار إلى منع تسلل النازحين السوريين إلى داخل تركيا، وكذلك منع عمليات تهريب المواد الغذائية والمحروقات التي نشطت بشكل كبير بين البلدين خلال السنوات الخمس الماضية.

ولجأ قرابة مليوني سوري إلى تركيا منذ بدء الثورة السورية، حيث شيدت الحكومة التركية 10 مخيمات استوعبت 200 الف لاجئ سوري، فيما يقيم بقية اللاجئين في المدن الجنوبية والمدن الرئيسية كإسطنبول وانقرة، وهو ما خلق أزمة تجاه سياسة الباب المفتوح التي انتهجها حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد بدء الثورة في سوريا.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تواجد السوريين في المدن الجنوبية ساهم في تقليص نسبة أصوات العدالة والتنمية في هذه المدن خلال الإنتخابات البرلمانية الأخيرة (التي تمت في 7 يونيو)، وهو ما دفع الحزب مؤخرا إلى إجراء دراسة لتغيير كبير في قوائم مرشحيه بالمناطق الجنوبية لخوض الانتخابات المبكرة المتوقعة في نوفمبر المقبل.

وزادت تركيا من اجراءاتها الأمنية على طول الحدود السورية وأغلقت المعابر الرئيسية (باب الهوى وباب السلامة) أمام الراغبين بدخول البلاد بشكل نظامي منذ مارس الماضي، وشددت من انتشار قواتها على طول الحدود لمنع دخول اللاجئين بشكل غير نظامي، وفي بعض الأحيان اطلقت قوات حرس الحدود التركي النار على بعض من حاول اجتياز الحدود عبر طرق التهريب، ما أوقع عدة قتلى بين هؤلاء.

وبدأت ولاية هاتاي في تشييد الجدار بمنطقة الريحانية عام 2013 بعد انفجار سيارتين مفخختين في المدينة، وانشأت بداية جدار بطول 1 كلم ثم استكملته بمسافة 2.5 كم، ووصل حاليا طول الجدار إلى 13 كم، على أن ينتهي العمل به بشكل كامل بعد 3 سنوات وبطول إجمالي يصل إلى 45 كم.

ويتكون الجدار من قطع خرسانية ضخمة تزن كل واحدة منها 7 طن، وبارتفاع يصل لـ3 أمتار وعرض مترين، وسيزوّد الجدار بأنظمة رصد ومراقبة لمنع عمليات التسلل.

اللجنة العليا تقترح 1 نوفمبر لانتخابات مبكرة

تركيا: مقتل 28 مسلحاً تابعاً لـ«الكردستاني» في حملات عسكرية

داود أوغلو أبلغ اردوغان انه لا يستطيع تشكيل ائتلاف حكومي

انقرة – «وكالات»: أعلنت السلطات التركية أمس مقتل 28 مسلحا تابعين لمنظمة حزب العمال الكردستاني في اشتباكات متفرقة مع قوات الأمن التركية جنوب شرقي البلاد.

وقالت مصادر امنية لم تكشف عن هويتها ان قوات الامن شنت حملة عسكرية ضد عناصر تابعة للحزب وقتلت ثمانية في مدينة (هاكاري) واثنين في (ايديمان) في عمليتين منفصلتين.

وأضافت المصادر ان عشرات من قوات الجيش والقوات الخاصة شاركوا في الحملة العسكرية في (ايديمان) مشيرة الى اصابة اثنين من قوات الامن التركية بجروح بسيطة.

وفي هجوم اخر تمكنت القوات التركية الليلة الماضية من قتل 18 مسلحا من حزب العمال الكردستاني في مدينة (ديار بكر) في عملية بدأت الاثنين الماضي شارك فيها 700 رجل امن.

وتواصل القوات التركية شن حملاتها العسكرية ضد مسلحين تابعين للحزب منذ التفجير الانتحاري في بلدة (سوروج) جنوبي تركيا والذي اسفر عن قتل 33 شخصا واصابة 100 اخرين فيما ارتفع عدد قتلى رجال الامن من تلك العمليات الى 55 عسكريا.

وعلى صعيد اخر اعتقلت السلطات التركية اكثر من 40 شخصا بشتبه بانتمائهم لجبهة حزب التحرير الثوري اليسارية في مدينتي اسطنبول و(مارسين) جنوبي تركيا.

وذكرت وكالة (اناضول) ان الشرطة التركية شنت عمليتها ضد عناصر تابعين للجبهة في بلدة (ساريار) بالجانب الاوروبي من اسطنبول بعد ان نفذت امس هجوما مسلحا على مركز للشرطة قرب قصر (دولما باهتشه) التاريخي امس.

من ناحية اقترحت اللجنة العليا للانتخابات في تركيا الاول من نوفمبر موعدا محتملا لاجراء انتخابات مبكرة بعد فشل جهود تشكيل حكومة ائتلاف نتيجة انتخابات 7 يونيو، على ما اعلنت وكالة الاناضول الرسمية الخميس.

وطرح هذا الاقتراح على الاحزاب قبل اتخاذ قرار، وهو يأتي قبل ثلاثة ايام من حلول 23 اغسطس موعد انتهاء المهلة لتشكيل حكومة جديدة.

وستقوم اللجنة العليا للانتخابات بتحديد موعد دقيق للانتخابات بعد ان تبدي الاحزاب رأيها، بحسب المصدر.

وابلغ رئيس الوزراء احمد داود اوغلو، زعيم حزب العدالة والتنمية، الرئيس رجب طيب اردوغان رسميا هذا الاسبوع بانه لا يستطيع تشكيل ائتلاف حكومي عقب محادثاته مع المعارضة.

فقد تلقى الحزب الاسلامي المحافظ الحاكم منذ 2002 ضربة قاسية في انتخابات يونيو التشريعية ارغمته على التفاوض مع القوى السياسية الاخرى لتشكيل حكومة ائتلاف.

وبموجب الدستور، يفترض ان يكلف اردوغان الآن حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديموقراطي) الذي حل ثانيا في الانتخابات، تشكيل الحكومة.

لكنه لمح الى انه لن يفعل ذلك.

واذا استخدم اردوغان حقه في الاعلان عن اجراء انتخابات مبكرة بنفسه، فسيتم حينها تشكيل ما يعرف بـ«حكومة انتخابات» حتى اجراء الانتخابات بحيث تضم الاحزاب الاربعة الممثلة في البرلمان.

لكن حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية الذي حل في المرتبة الثالثة في الانتخابات، اعلنا انهما لن يشاركا في حكومة مؤقتة.

الأمم المتحدة قلقة من انتقام «داعش» في ليبيا

طرابلس – «وكالات»: عبّرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء أعمال العنف التي يرتكبها تنظيم «داعش» الإرهابي في مدينة سرت الليبية.

واستنكرت البعثة الأممية في ليبيا والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، في بيان أمس الخميس، «الأعمال الانتقامية التي يرتكبها التنظيم ضد المدنيين المعارضين له في ليبيا»، وسط تحذير من استهداف التنظيم المدنيين على أساس ديني، وتنفيذه ما لا يقل عن أربعة أحكام بالإعدام بإجراءات موجزة، وعملية بتر خلال وجوده في مدينة درنة.

وذكرت البعثة الأممية أنّه لم يتم تحديد العدد الإجمالي للقتلى، إلا أنّ تقديرات غير مؤكدة وردت إلى البعثة تفيد بمقتل 38 شخصًا، والقبض على 16 شخصًا على الأقل.